



ابحاث المؤتمر العلمي الدولي الخامس المشترك الثالث

”التعايش السلمي بين الأديان عبر التاريخ“

حزيران 2021 ملحق بالعدد السابع والعشرون المجلد الثاني

الركائز الاجتماعية للتعايش السلمي في العراق بعد التغيير

م.د.د. خلف صالح علي الجبوري م.د.د. معتر اسماعيل خلف الصبيحي

المقدمة:

يعد المجتمع العراقي أحد المجتمعات التي تعاني تعددية هوياتية على اسس دينية وقومية وثقافية مأزومة وتفتقد لهوية وطنية جامعة، والذي عانت فيه المكونات المجتمعية من استبعاد وتهميش في فترات طويلة بعد تأسيس الدولة العراقية في اوائل القرن الماضي. بعد الاحتلال الامريكي للعراق مر المجتمع العراقي بمرحلة تحول وعدم استقرار سياسي وامني ومجتمعي اثر على وحدة النسيج المجتمعي العراقي وحال في كثير من المواقف دون وحدة الموقف من التدخلات الخارجية في الشأن العراقي، ودون مواجهة وطنية لملفات الفساد الكبيرة، ولخطابات التطرف والتكفير.

اشكالية البحث:

ان الاشكالية الرئيسة التي ينطلق منها البحث هي الاجابة عن التساؤل التالي: ما هي الركائز الاجتماعية للتعايش السلمي بين مكونات المجتمع العراقي وبناء سلام مستدام بين افراده.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث في الركائز الاجتماعية للتعايش السلمي في العراق من اتساع الحاجة ولاهتمام بموضوعة المحافظة على وحدة النسيج الاجتماعي العراقي الذي يعاني من هزات اجتماعية وسياسية وامنية عنيفة هددت وحدته وتماسك مكوناته، اضافة لذلك تأتي أهمية البحث من أجل صياغة معرفة عن الركائز الاجتماعية التي يمكن لها ان تحقق تعايشاً سلمياً بين مكونات المجتمع العراقي.

فرضية البحث:

ومن أجل الإحاطة بموضوعة الركائز الاجتماعية للتعايش السلمي في العراق بعد التغيير، بشكل علمي وموضوعي، بنينا فرضية البحث على أن هذه الركائز متمثلة بنشر الثقافة السياسية المدنية وبناء هوية وطنية جامعة وتندثنة سياسية وطنية ونبد خطاب الكراهية والتطرف ضد



ابحاث المؤتمر العلمي الدولي الخامس المشترك الثالث

"التعايش السلمي بين الأديان عبر التاريخ"

حزيران 2021 ملحق بالعدد السابع والعشرون المجلد الثاني

الآخر المختلف تعدد بني قوية يمكن ان نشيد عليها تعايشاً سلمياً يؤسس لبناء سلام مستدام في مجتمع عانى من موجات عنف زلزلت نسيجه المجتمع وهددت وحدته بالتقسيم والشرذمة.

منهج البحث:

استعملنا منهج التحليل النظري كمنهج أساس للخروج بنتائج وتوصيات يمكن أن يستفاد منها صانع القرار العراقي في تحقيق الأمن المجتمعي.

هيكلية البحث:

بناء على ما سبق قسمنا البحث إلى مطالب خمسة فضلاً عن المقدمة والخاتمة التي ثبتنا فيها أبرز الاستنتاجات.

المطلب الاول: نشر الثقافة السياسية المدنية:

الثقافة المدنية هي الثقافة التي تقوم على التسامح والتقدير المتبادل والقول بالتعدد والاختلاف في الفكر والرؤى والمصالح واحترام القوانين والاحساس بالانتماء للوطن واللجوء الى الطرق السلمية في ادارة الصراعات والخلافات.

لابد أن تقوم سياسات بناء الثقافة السياسية المدنية على إيجاد نسق من القيم والاتجاهات والمعتقدات السياسية المعتدلة، أي إيجاد مجموعة من المواقف والمعتقدات والمشاعر التي تدور حول السياسة الجارية لبناء النظام السياسي الديمقراطي. فسياسات بناء الثقافة السياسية يجب أن تعتمد على القيم والمعتقدات التي تؤثر في السلوك السياسي لأعضاء المجتمع من اجل التعايش سواء أكانوا حكاماً أم محكومين. فالثقافة السياسية هي مجموعة من القيم والمعتقدات السياسية الأساسية السائدة في المجتمع الذي تميزه عن غيره من المجتمعات، والذي تميزه عن غيره من المجتمعات وتقود إلى نظام من التلازم الاجتماعي لسلوك المجتمع، الذي يعطي نظاماً ومعنىً للعملية السياسية.¹

¹ - عبد العظيم جبر حافظ، التحول الديمقراطي في العراق (الواقع.. والمستقبل)، تقديم فالح عبد الجبار، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بيروت، 2011، ص ص 237-238.



ابحاث المؤتمر العلمي الدولي الخامس المشترك الثالث

”التعايش السلمي بين الأديان عبر التاريخ”

حزيران 2021 ملحق بالعدد السابع والعشرون المجلد الثاني

هذا النوع من الثقافة يسود في المجتمعات المتقدمة ذات الأنظمة السياسية الديمقراطية، إذ يكون لدى أفراد هذه المجتمعات اتجاهات ادراكية ومعرفية وعاطفية وتقييمية إزاء النظام السياسي بشكل عام، دلالة على وجود مستوى عالٍ من الوعي بالشؤون السياسية والدور الايجابي الفعّال والمؤثر الذي يمارسونه عبر الإسهام في الانتخابات، أو الاحتجاجات أو المظاهرات للتعبير عن قضية سياسية واجتماعية تهتمهم، فضلاً عن ممارسة الأنشطة السياسية عبر إنتماء الافراد إلى الاحزاب السياسية أو جماعات الضغط والمصالح.²

في عراق ما بعد 2003 حكمت الثقافة السياسية العراقية توجهات ومواقف عدة عبرت عن وجودها القوى على الساحة السياسية، وتنقسم هذه التوجهات ما بين ثقافة سياسية مشاركة، وأخرى تقليدية، وثالثة خاضعة ورابعة تعبر عن ثقافة عنصرية أو طائفية أو عشائرية.³ ومن منطلق ان الديمقراطية كبنية وآليات وقواعد لا يمكن لها أن تنضج وترسخ على مستوى الممارسة السياسية إلا في ظل بنية ثقافية تقوم على إيجاد ثقافة سياسية جديدة تكون بمثابة العامل المشترك الذي يضم الثقافات الفرعية في المجتمع المدني، وتهدف إلى حماية التنوع عبر زرع لقيم تساعد على تسليم أفراد المجتمع للاختلاف والتنوع، وتجعل منه اساس الاغتناء الثقافي والحضاري، وتنظر إلى الواقع السياسي بمفهوم جديد وتبشر في الوقت نفسه بمبادئ المساواة وحرية العمل السياسي للقوى والتنظيمات السياسية المختلفة هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا يمكن لمؤسسات المجتمع المدني بوصفها أبرز أدوات العمل السياسي أن تكون فاعلة في سياق العملية الديمقراطية من دون إطار ثقافي يساعد في ترسيخ قيم ومبادئ الممارسة الديمقراطية.⁴

² - عبد العظيم جبر حافظ، مصدر سبق ذكره، ص 241-242.

³ - ابتسام محمد عبد، دور الثقافة السياسية في تشكيل الهوية الوطنية في عراق ما قبل وما بعد الاحتلال، مجلة دراسات دولية، العدد الخامس والثلاثون، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، كانون الثاني 2008، ص 145.

⁴ - حسين علوان، الديمقراطية واشكالية التعاقب على السلطة، مصدر سبق ذكره، ص 173.



ابحاث المؤتمر العلمي الدولي الخامس المشترك الثالث

"التعايش السلمي بين الأديان عبر التاريخ"

حزيران 2021 ملحق بالعدد السابع والعشرون المجلد الثاني

فخلق ثقافة التعايش السلمي قوة مميزة للمجتمعات، حيث تساعد على إعطاء حس مجتمعي تكافلي، وتسهل عملية التواصل والتماسك الداخلي بين الأفراد، وتمكّن المجتمع من الاعتماد على ولاء أفراد، وحشد التأييد الجماهيري عند الضرورة، وهذا يعني أن المجتمع بحاجة إلى تبني ونشر ثقافة سياسية مشتركة تبني آليات الحوار، بوصفها ضرورة إنسانية ومنهج عمل يؤسس لسلوك اجتماعي قويم، ومتوازن، هذه الثقافة السياسية تسهم بشكل فعال في إشاعة روح المواطنة في المجتمع من خلال اعتماد آليات الديمقراطية في كافة مفاصل العمل السياسي. ولا يمكن الوصول لهذه الثقافة السياسية المدنية من غير مشاركة سياسية فاعلة للمواطن في تحديد شكل ومفاصل العملية السياسية في العراق، وذلك باعتماد آلية الانتخاب في تداول السلطة، وهو ما تم في انتخابات ما بعد 2003 في العراق.

ما من شك في أن التنوع الثقافي يعد وسيلة واداة للتعايش السلمي إذا عرف المجتمع كيف يستثمره، وهناك عدة دول في العالم تعد أمثلة جديرة بالاستفادة منها في الاستثمار الايجابي للتنوع الثقافي وتوظيفه لمصلحة البلاد علمياً واقتصادياً مثل سويسرا والولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا، وماليزيا. فعندما يسير ادارة التنوع في مجال علمي وعملي، ومحفز يتطور ويرتقي ويصبح تنوعاً ايجابياً أو تنوعاً حضارياً، أي تنوع تكامل لا تنوع تضاد، وتنوع تعايش سلمي لا تنوع صدام عندما تصطلح الثقافات البشرية على كليات جامعة، تتخذها منطلقاً لتحقيق مصالحها المشتركة وأمنها المشترك، والوصول الى مشتركات والتواصل والتناصح وصولاً الى غاية العيش المشترك.⁵

والتأثير متبادل بين الثقافة السياسية والديمقراطية، فالديمقراطية هي شرط أساس لازدهار الثقافة المدنية، وإن كل مشروع سياسي لا بد أن يستند إلى مشروع ثقافي، وكذلك تعد الديمقراطية الأساس السليم الذي تركز عليه العملية السياسية في صياغة مشروع نقدي يتمثل في إعادة إنتاج العلاقات الضرورية بين الفكر والاخلاق والسياسة، باختصار أن الثقافة التي يحتاجها العراق هي الثقافة التي تحل النزعة النسبية في وعي السياسة والمجال السياسي، محل

⁵ - بدر الحسين، التعايش من اجل السلام، مركز الملك عبدالعزيز، للحوار الوطني، الرياض، 1439هـ، ص 65.



ابحاث المؤتمر العلمي الدولي الخامس المشترك الثالث

”التعايش السلمي بين الاديان عبر التاريخ”

حزيران 2021 ملحق بالعدد السابع والعشرون المجلد الثاني

النزعة الشمولية، وبحل التوافق والتراضي والتعاقد والتنازل المتبادل، محل التسلط واحتكار السلطة والغاء الآخر المختلف، وهذه الثقافة تفتح المشاركة السياسية لجميع المواطنين، وتجعل من السلطة خاضعة لإرادة المواطنين وتداولها سلمياً عن طريق صناديق الانتخاب.

فالثقافة السياسية المدنية تستند إلى السلطة العقلانية- القانونية، والتي تستند إلى مجموعة من القواعد القانونية المبنية على أساس المنطق، وكل من له سلطان يستمد صلاحياته من القواعد الدستورية والقانونية، ويتم التمييز بين الوظائف وبين الأشخاص الذين يشغلونها، ولذلك فإن سلطة الافراد متأنية عن الوظيفة التي يشغلونها، أما خارج نطاق ذلك فانهم ليسوا سوى أشخاصاً اعتياديين.⁶

فالتعايش السلمي يتطلب الوعي بمبادئه والياته، ثقافياً، وحضارياً، كما ويتطلب وعياً مجتمعياً، وهذا يحتاج الى تنشئة المجتمع سياسياً، للمساهمة في نشر ثقافة العيش المشترك وثقافة بناء السلام المستدام، عبر مؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الاعلام المسموعة والمقرروءة والمرئية، لما لها من الانتشار والتأثير في فئات المجتمع المختلفة، وذلك من اجل ضمان وصولها الى اكبر عدد ممكن من افراد المجتمع.⁷

لا شك في ان العراق بحاجة الى تأكيد منظومة القيم الانسانية، التي ترسخ الايمان بالتنوع الحضاري والثقافي، والانطلاق للعيش معاً من خلال المشترك الانساني بين جميع المكونات المجتمعية العراقية، وتأكيد أن التعايش معاً هو الاصل الذي تنبع منه رسالة الاديان في مجتمعنا المتنوع، والعمل على منع استغلال الدين في الكسب السياسي، والذي سبب الاقتتال الطائفي والاثنى في عراق ما بعد التغيير باسم المذاهب والاديان.

المطلب الثاني: بناء هوية وطنية جامعة:

⁶ - صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي: اسسه وابعاده، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مطابع جامعة الموصل، 1986، ص ص 97-98.

⁷ - فهيل جبار جلي، المصالحة الوطنية في العراق: دراسة سياسية حول الوضع العراقي بعد 2003، مركز دراسات السلام وحل النزاعات بالتعاون مع جامعة دهوك، دهوك، 2014، ص 57.



ابحاث المؤتمر العلمي الدولي الخامس المشترك الثالث

"التعايش السلمي بين الأديان عبر التاريخ"

حزيران 2021 ملحق بالعدد السابع والعشرون المجلد الثاني

تعرف الهوية بأنها حالة ذهنية أو ثقافية تتكون من طرائق التفكير والعمل والسلوك الجمعي، وتجمع بين إنتماءات متعددة وتمنح أفراد المجتمع مشاعر وطنية مشتركة تتصف بالتمايز والشمول والاستمرارية، وتوحيدها وحدة من العناصر المادية والاجتماعية والنفسية التي تمنحهم الاستقرار والطمأنينة، بحيث يصبح الوطن، متعدد الانتماءات للفئات والجماعات الأثنية والدينية والسياسية، لكنه موحد الولاء للوطن.⁸

وهناك أربعة عوامل أساسية في بناء الهوية الوطنية والتي نعتقد أن النقطتين (ب، و ج) ستحقق التعايش السلمي في العراق، يمكن أن نجملها بالآتي:⁹

أ- عوامل أولية: مثل اللغة والدين والأدب والأساطير، ومثال ذلك اللغة والعرق التي كانت عوامل أساسية في صنع الهوية الوطنية الألمانية.

ب- عوامل تكوينية: مثل بناء الدولة والجيش والاتفاق على دستور دائم. ومثال ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، التي بنيت هويتها على أساس دستور كتبه الآباء المؤسسون، وكانت تلك الوثيقة وما تزال العنصر الأساس في تعريف الهوية الوطنية الأمريكية.

ت- عوامل تلقينية: مثل التعليم، وليس أدل على ذلك مثل تأثير مناهج التعليم في اليابان التي ارتقت مضاجع الجيران منذ عقود لجرعاتها العالية في حب الوطن والتضحية من أجله. كما أن جميع دول العالم تقريباً تستعمل المناهج التعليمية في تربية أجيال ضمن توجهات محددة في هوياتها الوطنية.

ث- عوامل خارجية: مثل تهديدات الأعداء، وتعد إسرائيل خير مثال على دولة/أمة بنت هويتها الوطنية على أساس الخوف من التهديد الخارجي.

⁸ - مازن مرسول محمد، سيديولوجيا الازمة: المجتمع العراقي نموذجاً...دراسة نظرية، مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت، بلا تاريخ، ص36.

⁹ - علي طاهر الحمود، مقاربات نظرية في سوسيولوجيا الهوية: انبعاث الهويات الفرعية والبحث عن الامة العراقية في عراق ما بعد 2003، في واقع مشكلات الاثنيات والاقليات في العراق، بيت الحكمة، بغداد، 2012، صص 218-219.



ابحاث المؤتمر العلمي الدولي الخامس المشترك الثالث

"التعايش السلمي بين الاديان عبر التاريخ"

حزيران 2021 ملحق بالعدد السابع والعشرون المجلد الثاني

الدولة العراقية الحديثة التي أسست في العام 1921، واجهت إشكالية معقدة تمثلت بوجود أزمة هوية وطنية واضحة، وافتقاد هذه الدولة الفتية الناشئة لمفهوم المواطنة وكيفية بلورته في مجتمع متعدد القوميات والاديان والمذاهب، وهذه إشكالية واجهت كافة الحكومات المتعاقبة، فإشكالية الهوية المشتركة في العراق نابعة عن تضافر متغيرات مجتمعية وتاريخية وسياسية، فضلاً عن المتغيرات الخارجية المتمثلة بالأزمات السياسية والدولية التي دخل بها العراق لمدة تجاوزت الثلاثين عاماً، والتي أثرت بشكل كبير وسلي على نفسية المواطن العراقي.¹⁰

فالهوية الوطنية تنطلق من صياغة الجماعة الاجتماعية لمشاركات عامة، بما ينسجم مع المنطق العقائدي والتاريخي والثقافي للجماعة. وهذا الولاء الافتراضي يظل مرتبهاً بالقدرة على تشكيل هوية وطنية اندماجية، على قاعدة التساوي في الحقوق والواجبات، أي أنها لا بد وأن تعمل على تحقيق الولاء للجميع، وتلعب الدولة كمؤسسة سياسية الدور الرئيس، عبر أجهزتها والسياسات المعتمدة وفلسفتها، في إضفاء روح التعايش السلمي والاندماج الوطني.¹¹

فالإجراءات الرئيسة لسياسات بناء الهوية الوطنية تتمثل في ادعاء الناس بهوية وطنية محددة وعزوا أنفسهم إليها، ويأتي نتيجة ذلك قبول أو عدم قبول الادعاء بناءً على تقييم الهوية وعناصرها وشروطها ومقاييسها، وما يقابل ذلك من قبول الآخرين أو رفضهم وتقييمهم.¹²

وتحقق سياسات بناء الهوية الوطنية في العراق جملة من الأهداف المهمة يمكن إجمالها بالآتي:¹³

¹⁰ - نادية فاضل عباس، المواطنة والهوية المشتركة دورها في بناء الدولة العراقية، في استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الأمريكي، المؤتمر السنوي لقسم الدراسات السياسية، بيت الحكمة، بغداد، 2011، ص 685.

¹¹ - مجموعة مؤلفين، المواطنة والهوية العراقية: عصف احتلال ومسارات تحكم، المؤتمر الثالث لمركز محموري للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بيسان للنشر والتوزيع والاعلام، بيروت، 2011، ص 66.

¹² - غسان منير حمزة سنو وعلي احمد الطراح، الهويات الوطنية والمجتمع العالمي والاعلام، دار النهضة العربية، بيروت، 2002، ص ص 68-69.

¹³ - مهند علي الحسني، سياسات بناء الوعي الوطني والتجربة الديمقراطية في العراق، المجلة السياسية والدولية، العدد التاسع، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2008، ص 138.



ابحاث المؤتمر العلمي الدولي الخامس المشترك الثالث

"التعايش السلمي بين الأديان عبر التاريخ"

حزيران 2021 ملحق بالعدد السابع والعشرون المجلد الثاني

- أ- بلورة إطار موحد من الادراك الجمعي للذات الوطنية بين عموم أطراف المجتمع السياسي.
- ب- تأكيد المشتركات الجغرافية والمصرية والتاريخية بين مكونات النسيج الاجتماعي.
- ت- تذويب الهويات الفرعية في بودقة الهوية الوطنية الجامعة.
- ث- التوافق على أن الهوية الوطنية الجامعة هي الاطار الذي تلزم به كل الأطراف أي سواء كانت مخرجات العملية الديمقراطية سواء لصالح هذا الطرف أم ذاك.
- وإذا كانت هناك هوية وطنية عراقية رئيسة واحدة عامة وشاملة لكل العراقيين، تجمع تحت ظلالها جميع الأثنيات والأديان والطوائف والأقليات، فهذا لا يمنع من وجود هويات فرعية متميزة ببعض الخصائص القومية والدينية والطائفية تندمج وتعايش معاً. وهذا ما حدث في العراق، فبالرغم من تغير الانظمة السياسية التي جاءت الى السلطة، فقد تطورت روابط من المشاعر الوطنية المشتركة بين طبقات وفئات المجتمع العراقي على الرغم مما إنتابها من ضعف ووهن وعجز عن الاستمرار في النمو وبناء دولة القانون والمجتمع المدني. وهو ما منصوص عليه في مواد دستور العراق الدائم لعام 2005، ومن هذه المواد (المادة 125)، على حق الهوية الذاتية للأقليات والأثنيات في العراق بعد التغير وإعطائها حقوقها وإحترام خصوصياتها الدينية والقومية. وأن تتضمن كل ما يشكل أساساً راسخاً لوحدهم من مقومات إيجابية يمكن إجمالها بالآتي:¹⁴
- المقوم الأول: هو مقوم النظام السياسي الموحد ضمن دولة واحدة وعلى أرض واحدة. حيث نصت المادة (1) من دستور جمهورية العراق الدائم لعام 2005، بأن جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، ونظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي، وذا الدستور ضامن لوحدة العراق.¹⁵

¹⁴ - معتر اسماعيل الصبيحي، سياسات بناء الدولة المدنية في العراق بعد عام 2003، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة الهيرين، 2017، ص ص 232-233.

¹⁵ - المادة (1)، من دستور جمهورية العراق الدائم لعام 2005.



ابحاث المؤتمر العلمي الدولي الخامس المشترك الثالث

"التعايش السلمي بين الأديان عبر التاريخ"

حزيران 2021 ملحق بالعدد السابع والعشرون المجلد الثاني

المقوم الثاني: هو الإقرار بالتنوع العرقي للشعب العراقي. حيث نصت المادة (3) من دستور العراق الدائم على أن العراق بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب، وهو عضو مؤسس وفعال في جامعة الدول العربية وملتزم بميثاقها، وجزء من العالم الإسلامي.¹⁶

المقوم الثالث: هو الإقرار بالتنوع الديني والمذهبي، وهنا سيكون التسامح القومي والديني سمة جوهرية من سمات الهوية الوطنية العراقية، إذ لا يكون هناك مجال لأية نزعة إستعلانية من أي جهة كانت إزاء المجموعات الأخرى. إذ نصت المادة (2/ ثانياً) من دستور جمهورية العراق الدائم لعام 2005، على أن يضمن هذا الدستور الحفاظ على الهوية الإسلامية لغالبية الشعب العراقي، كما ويضمن كامل الحقوق الدينية لجميع الأفراد في حرية العقيدة والممارسة الدينية، كالمسيحيين، واليزيديين، والصابئة المندائيين.¹⁷

المقوم الرابع: هو الإقرار بالتنوع الثقافي واللغوي، بما يخلق قاعدة أساسية من الشعور والممارسة لحرية تحقيق السمات الثقافية الخاصة بكل جماعة من المكونات دون تناقض مع سمات الآخرين الثقافية الخاصة. إذ أقر الدستور العراقي الدائم لعام 2005، اللغة العربية واللغة الكردية لغتان رسميتان للعراق، ويضمن حق العراقيين بتعليم أبنائهم باللغة الأم كالتركمانية، والسريانية، والأرمنية، في المؤسسات التعليمية الحكومية على وفق الضوابط التربوية، أو بأية لغة أخرى في المؤسسات التعليمية الخاصة.¹⁸

المقوم الخامس: الإقرار بالتنوع الفكري والسياسي الذي يسمح لكل الأفكار والآراء ان تزدهر، بحرية ودونما وصاية من أحد. والشرط الوحيد لهذا المقوم الأخير هو أن لا ينطوي التنوع السياسي على أي تحريض، صراحة أو ضمناً، للاحتراب الداخلي أو ينسف أحد أسس الهوية الوطنية العراقية. حيث نصت المادة (7/أولاً)، على ان يحظر كل كيان او نهج يتبنى العنصرية والارهاب أو التكفير أو التطهير الطائفي، او يحرض او يمهّد او يمجد او يروج أو يبرر له، وبخاصة

¹⁶ - المادة (3)، من نفس الدستور.

¹⁷ - المادة (2)، (ثانياً)، دستور جمهورية العراق الدائم لعام 2005.

¹⁸ - المادة (4)، (أولاً)، من دستور جمهورية العراق الدائم لعام 2005.



ابحاث المؤتمر العلمي الدولي الخامس المشترك الثالث

”التعايش السلمي بين الأديان عبر التاريخ”

حزيران 2021 ملحق بالعدد السابع والعشرون المجلد الثاني

البعث الصدامي في العراق ورموزه، تحت أي مسمى كان، ولا يجوز ذلك ضمن التعددية السياسية في العراق.¹⁹

المطلب الثالث: تعزيز مبدأ المواطنة:

المواطنة تعرف بأنها طريقة للتعبير عن المسؤوليات والالتزامات من قبل الذين ينتمون الى جماعة قومية معينة، ويكون مبدأ الجنسية الإطار القانوني لتأطير المواطنة. ويترتب على هذا المبدأ- أي الجنسية، وجود حقوق وواجبات للمواطنة، منها دفع الضرائب وأداء الخدمة العسكرية فضلاً عن تمتعه بالحقوق المدنية والسياسية في دولته. أما من الناحية الاجتماعية للمواطنة فهي رابطة اجتماعية وقانونية بين الأفراد ومجتمعهم السياسي الديمقراطي تتضمن مسؤوليات وواجبات.²⁰

فمفهوم المواطنة الحديث ينطوي على علاقة الفرد بالدولة، بحسب وضعه الحقوقي، فقد يكون مواطناً أي عضو كامل الحقوق في دولة أو قد يكون عضواً تابعاً، وتتجه الدول في العصر الحديث إلى إعطاء الجنسية الى جميع السكان تقريباً، فالمواطن مدين بالولاء للدولة، والقيام بالواجبات التي تفرضها الدولة على أعضائها، وهو عندما يسافر أو يقيم في الخارج يمكن له أن يطالب بحماية دولة أخرى إذا تعرض للاضطهاد أو التعسف، وضمن دولة تتمتع أو لا تتمتع بحماية أكبر من التنظيم القانوني مما يمنح للمقيمين الآخرين، وللمواطن وحده حق التوظيف والانتخاب، وقوانين الدول عادة تفضل مواطنيها في الوظائف العامة والمهن والتمتع بالامتيازات

¹⁹ - المادة (7)، (أولاً)، من نفس الدستور.

²⁰ - مجموعة من المؤلفين، المواطنة والهوية العراقية: عصف احتلال ومسارات تحكم، المؤتمر الثالث لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2011، ص133.



ابحاث المؤتمر العلمي الدولي الخامس المشترك الثالث

”التعايش السلمي بين الأديان عبر التاريخ”

حزيران 2021 ملحق بالعدد السابع والعشرون المجلد الثاني

الاقتصادية وغيرها على ما سواهم من الأفراد، ويمكن اكتساب حق المواطنة اما بالولادة أو بالتجنيس.²¹

إن دور الدولة أو النظام السياسي يتجسد في ضرورة تأكيد المواطنة في دستور الدولة، لحماية هذه المواطنة ومتطلباتها وتفعيلها في الممارسة العملية وليس مجرد قاعدة قانونية، فديمومة المواطنة والشعور بالانتماء الوطني تجاه الدولة الوطنية تتعمق في ديمومة التعايش السلمي بين المكونات المجتمعية، ليس فقط في الحرية السياسية وإنما في الديمقراطية في المحك العملي، لأن المواطنة لا تتحقق في الدولة الدكتاتورية أو الدولة الاستبدادية التي قاعدتها القمع والارهاب بدلاً من المواطنة، حتى وإن وجدت الحرية السياسية، طالما ان تلك الحرية تنسف المواطنة، وتلغي دور المواطن في بناء مؤسسات الدولة.²²

ويتجسد مجال عمل سياسات بناء المواطنة في العراق بعد التغيير في ثلاثة حقول رئيسة يمكن التعرف عليها بالآتي:²³

أ- تعزيز صلة الانتماء بين المواطن والدولة، سواء أكانت نتيجة الحصول على الجنسية بالولادة من أبوين وطنيين أو بالاكْتساب بسبب الهجرة والتوطن وتحويل هذه الصلة من رابطة ذات طابع شكلي الى صلة حية وفاعلة بين المواطن والدولة وتعزيز حالة اندماج المواطن في المجتمع السياسي للدولة، عبر زرع قيم الحرص والمسؤولية والالتزام حيال المجتمع والدولة كجزء من متطلبات إحياء الصلة بما يؤدي لبؤرة انتماء حقيقي قائم على صلة حية بين الفرد والمجتمع والدولة، وتبدأ هذه العملية من الأسرة التي هي نواة

²¹ - نادية فاضل عباس، المواطنة والهوية المشتركة: دورها في بناء الدولة العراقية، في استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الأمريكي، المؤتمر السنوي لقسم الدراسات السياسية، بيت الحكمة، بغداد، 2011، ص 690-691.

²² - اسراء علاء الدين وحازم صباح احميد، دور المصالحة الوطنية في تعزيز التعايش السلمي في العراق بعد 2003، من كتاب: التعايش السلمي في العراق الواقع والمستقبل، اعمال المؤتمر العلمي السنوي الثاني، كلية العلوم السياسية، جامعة السليمانية، 4-5 نيسان، 2011، ص 283.

²³ - مهند علي الحسني، سياسات بناء الوعي الوطني والتجربة الديمقراطية في العراق، المجلة السياسية والدولية، العدد التاسع، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2008، ص 133-134.



ابحاث المؤتمر العلمي الدولي الخامس المشترك الثالث

”التعايش السلمي بين الأديان عبر التاريخ”

حزيران 2021 ملحق بالعدد السابع والعشرون المجلد الثاني

المجتمع عبر توافر الوالدين على وعي وطني سليم مروراً بالمدرسة والنادي والمؤسسات الأخرى، التي ترعى عملية تنشئة الأفراد ويتحقق الانتماء الصميمي عندما ينشأ لدى عموم أفراد المجتمع نمط موحد من الوعي الجمعي للذات الوطنية التي تشكل حجر الأساس للإحساس الفردي للانتماء للذات العليا وهي الوطن. ونص الدستور العراقي الدائم لعام 2005، على ان الفرد يعد مواطناً عراقياً ان كانت ولادته من أب أو أم عراقية. وتعتبر الجنسية العراقية حقاً لكل عراقي، وهي اساس مواطنته.²⁴

ب- الحقل الثاني يتمثل في تكريس الوعي السياسي لدى الافراد بحقوقهم وواجباتهم السياسية داخل المجتمع، نتيجة لتمتعهم بصفة المواطنة التي ترتب حقوقاً للفرد على وطنه، بالإضافة للواجبات الملقاة على عاتقه، وعليه فالمواطنة لجانب ارتكازها على الوعي الموحد للذات الوطنية تقوم على توازن دقيق بين الحقوق والواجبات في علاقة الفرد بالدولة، فالحقوق والامتيازات تؤكد صلة الانتماء وتعزز من عمق العلاقة بين الفرد والدولة بوصف الأخيرة عمقاً طبيعياً له، يوفر له ما لا يمكنه الحصول عليه في بلد آخر، أما الواجبات فتمثل العامود الفقري لدور الفرد العضوي داخل المجتمع من خلال لعب أدواراً معينة، وادائه لوظائف محددة تتلاءم وطبيعة تأهيله العلمي والنفسي والاجتماعي، ليمارس دوره الفاعل حيال المجتمع والدولة في دعم حركة البناء والتجديد والارتقاء. ونصت المادة (37) من دستور جمهورية العراق الدائم لعام 2005، على حقوق المواطن العراقي ومن هذه الحقوق ما جاء في نفس المادة (اولاً/أ)، على أن حرية الانسان وكرامته مصونة. وأكدت المادة نفسها (ثانياً)، على كفالة الدولة العراقية حماية الفرد العراقي من الإكراه الفكري والسياسي والديني، وهو واجب الدولة العراقية اتجاه المواطن في حماية حقوقه.²⁵

²⁴ - المادة (18)، (اولاً- وثانياً)، من دستور جمهورية العراق الدائم لعام 2005.

²⁵ - المادة (37)، من نفس الدستور.



ابحاث المؤتمر العلمي الدولي الخامس المشترك الثالث

"التعايش السلمي بين الأديان عبر التاريخ"

حزيران 2021 ملحق بالعدد السابع والعشرون المجلد الثاني

ت- أما الحقل الأخير لعمل سياسات بناء المواطنة فتتمثل في بلورة الوعي السياسي للأفراد لتأهيلهم سياسياً، لأداء دورهم المؤثر في المشاركة السياسية عبر الفعاليات السياسية المختلفة من انتخابات واستفتاءات، والعمل في مؤسسات المجتمع المدني من منظمات وجمعيات ونقابات للدفاع عن حقوقه وحقوق الافراد، بمعنى آخر أنها تعلم المواطن الامتثال والمقاومة، فبالأولى يضمن النظام، وبالتالي يضمن الحرية. ونصت مواد دستور جمهورية العراق الدائم لعام 2005 على أن للمواطنين العراقيين رجالاً ونساءً، حق المشاركة في الشؤون العامة، والتمتع بالحقوق السياسية، بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح.²⁶

فسياسات المواطنة إلى جانب ارتكازها على الوعي الموحد للذات الوطنية، تقوم على توازن دقيق بين الحقوق والواجبات في علاقة الفرد بالدولة، فالحقوق والامتيازات تؤكد صلة الانتماء وتعزز من عمق العلاقة بين الفرد والدولة بوصف الاخيرة عمقاً طبيعياً يربط له ما لا يمكنه الحصول عليه في أي بلد آخر، أما الواجبات فتتمثل العمود الفقري لدور الفرد العضوي داخل المجتمع عن طريق تأدية أدوار معينة، وإدائه لوظائف محددة تتلاءم مع طبيعة تأهيله العلمي والنفسي والاجتماعي، ليمارس دوره الفاعل حيال المجتمع والدولة.²⁷

وبتحقيق المذكور سابقاً تكون سياسات بناء المواطنة في العراق قد حققت التعايش السلمي بين مكونات المجتمع العراقي المتنوعة، وكرسته عبر صهر وتذويب افراد المجتمع المختلف في وحدة اجتماعية، وتنظيمها من ثم في نظام سياسي محدد، واحتوائه في بني ومؤسسات الدولة أو المجتمع المدني، الأمر الذي يؤدي لتوحيد المجتمع بانتماءاته المختلفة، وصهرها في ظل أمة واحدة تمثل المرجع الشامل لكل تعدد اجتماعي.

المطلب الرابع: التعليم كأداة للتنشئة الاجتماعية السياسية:

²⁶ - المادة (20)، من دستور جمهورية العراق الدائم لعام 2005.

²⁷ - محمد عابد الجابري، العرب والعولمة، العولمة والهوية الثقافية: تقييم نقدي لممارسات العولمة الثقافية، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نيسان 2003، ص12.



ابحاث المؤتمر العلمي الدولي الخامس المشترك الثالث

"التعايش السلمي بين الأديان عبر التاريخ"

حزيران 2021 ملحق بالعدد السابع والعشرون المجلد الثاني

من أهم أدوات تفعيل مبدأ التعايش السلمي في العراق هي أداة التعليم، فيجب الاهتمام بتعديل واصلاح مناهج التربية والتعليم التي تؤسس للعنف والطائفية في العراق، واستبدالها بناهج واسس حديثة تقوم على مبدأ قبول الآخر المختلف والتسامح والتعايش السلمي بين مكونات المجتمع العراقي، وتستبعد كل ما من شأنه أن ينمي شعور الطائفية في المجتمع، وارساء مفهوم ان الاختلاف في وجهات النظر والتفكير حالة طبيعية.

المؤسسات التعليمية ابتداءً من المدرسة ووصولاً الى المؤسسات الجامعية يجب أن تعمل على بناء واعداد جيل مثقف بثقافة قبول الآخر ومسلح بمبدأ التعايش معاً على وفق مبدأ المواطنة والهوية الوطنية التي تمثل الوعاء الجامع لكل الاختلافات في التركيبة المجتمعية، وهذا يبدأ بالأستاذ أو المعلم والتدريسي، فهم اللبنة الاولى في هذا البناء، ويكون عن طريق بناء شخصيته ورفده بكل الامكانيات العلمية والثقافية، ثم المنهج الذي يجب أن يحتوي كل ما من شأنه أن يعظم فكرة احترام حقوق الانسان بغض النظر عن دينه، أو مذهبه، أو قوميته، وينمي فكرة المواطنة العراقية رغم كل الاختلافات المجتمعية، هذا سيؤسس لترسيخ قيم التسامح وقبول الآخر وصولاً للتعايش السلمي وبناء السلام المستدام في العراق.

إن للعمل على نشر الفكر العقلاني النقدي في التعاطي مع المرويات الدينية والتاريخية والفريقية، يعد مدخلاً مهماً للتعايش السلمي في العراق، فإعادة النظر في المعتقدات والتقاليد والمرويات الموروثة التي توجه بشعور أو لا شعور سلوك الأفراد والجماعات وقيمها، والتمييز بين الدين كمعطى إلهي وبين هذه المرويات التي هي نتاج اجتهاد بشري ليس له إطلاق الدين وقديسته، واعتماد هذا المنهج العقلاني النقدي هو وحده الكفيل برد الاعتبار للقيم الإنسانية الصحيحة وتغيير المقاييس والغايات التي تخضع لها الثقافة السائدة في المجتمع والتي تُدخل في سلوك الفرد والجماعة مقاييس التقليد قبل مقاييس التجديد، وأسباب الانقسام والتعصب قبل أسباب التسامح والتعايش السلمي، بحيث يتضح في ضوء النقد العقلي ما هو عرضي وما هو جوهري، ما هو جدير بالبقاء وما يجب إزالته.



ابحاث المؤتمر العلمي الدولي الخامس المشترك الثالث

"التعايش السلمي بين الأديان عبر التاريخ"

حزيران 2021 ملحق بالعدد السابع والعشرون المجلد الثاني

ومما يميز دور التعليم عن بقية ادوات التنشئة الاجتماعية السياسية هو كونه مؤسسة لها فضاءها الخاص وفيها امكانيات ضخمة تستطيع من خلالها نشر فكرة التعايش السلمي والتأسيس لها عملياً في نفوس الاف الطلبة عبر اسلوب التدريس، ومنهج التعليم.

فالتعليم الجيد يقوم على تربية الطالب على القيم الاخلاقية السامية التي تدعوا الى الايجابية ومحبة الناس، والتعاون مع الآخر وتقبله، وتجنب مشاعر الكراهية والتعصب، ومن هنا يمكننا أن نعرف الدور المهم الذي تضطلع به مؤسسات التعليم التي تدعوا الى السلم والتعارف والتفاهم والحوار ومحبة الخير للآخرين وتقبلهم، والحرص على تحقيق مبدأ الأمن والسلم المجتمعيين، ولكي تنجح مؤسسات التعليم والتربية في تحقيق رسالتها ننصح بالاتي:²⁸

- 1- تربية الاجيال على الوسطية والاعتدال، وحثهم على الابتعاد عن الافراط والتفريط بما قد يتسبب في الاقصاء والتهميش للآخرين.
- 2- تكوين الوعي بالواجبات الانسانية والعمل بها اينما كانت وحيثما وجدت، وعلى حمل رسالة انسانية وهي رسالة الخير والسلام والأمن والارشاد السليم.
- 3- الادراك الجيد لاهمية اقامة علاقات انسانية بين الافراد والجماعات في التعايش السلمي بين المكونات المجتمعية.
- 4- تربية الاجيال على قيم الايثار والتعاون، وحب خدمة الناس، ونبذ الانانية وحب الذات.

المطلب الخامس: اعتماد الخطاب السياسي والديني المعتدل ونبذ فكر التكفير والاقصاء:

كي يكون هناك خطاب سياسي معتدل لا بد ان يركز على مجموعة من الركائز، والتي تعد اشبه بالأعمدة التي يقوم عليها البيت والتي بدونها لا يمكن ان نتصور خطاب سياسي معتدل، فمن غير الممكن تبني خطاب سياسي معتدل في بيئة تزخر بالأزمات السياسية ويتبنى النظام السياسي فيها الدكتاتورية في الحكم ويتعزز على الطائفية في الحكم، لذا فالخطاب السياسي المعتدل يحتاج الى بيئة سياسية خاصة ينطلق منها ويرتكز عليها في تحقيق اهدافه المرسومة وصولاً للتعايش السلمي بين مكونات المجتمع المختلف، ومن المعلوم أن الاختلاف وعدم الثقة بين

²⁸ - بدر الحسين، مصدر سبق ذكره، ص ص 66-67.



ابحاث المؤتمر العلمي الدولي الخامس المشترك الثالث

"التعايش السلمي بين الاديان عبر التاريخ"

حزيران 2021 ملحق بالعدد السابع والعشرون المجلد الثاني

النخب السياسية في المجتمع العراقي، ينذر بأزمات سياسية ستعكس في المستقبل القريب والبعيد على مستقبل العراق وأمن مواطنيه، ومما يزيد من حدة الازمات السياسية هو تبني خطاب سياسي طائفي من قبل قادة المكونات المجتمعية العراقية، وهذا الخطاب يتعالى بحدته، حتى يبلغ مستوى التشكيك بوطنية الأطراف المجتمعية الأخرى وولائها الوطني، هذا المطلب يسعى إلى دراسة اهمية دور الخطاب السياسي المعتدل كآلية ومدخل للتعايش السلمي وبناء السلام المستدام في المجتمع العراقي فهو من أهم الركائز الاجتماعية التي نعتقد أنها ستنتج تعايشاً سلمياً ينبذ الطائفية والعنصرية، إذا ما تبنتها النخبة السياسية العراقية.

فمن المعلوم أن ثقافة التكفير والاقصاء تنبع من تحجر في فهم البعض لنصوص الفكر الديني، إذ اعتمدوا حرفية التفسير، ويرى احد الباحثين إن انبعاث جماعات تكفيرية مثل تنظيم داعش ليس سببه وجود نص تراثي يعزز اتجاه التكفير، بل وجود ظروف سياسية واقتصادية تجعل من هذا النص ومن التحشيد والتعبئة عبره، أمراً ممكناً. لكن هذا لا ينفي أهمية دراسة المكون الايديولوجي لداعش، وفهم الارتباط بينه وبين غيره من الجماعات المتطرفة، لفهم سلوكيات وممارسات هذا التنظيم، وطبيعة التأصيل العقائدي للعنف الذي يمارسه.²⁹

والقيام بحملات واسعة تنضم من قبل الجانب الشعبي الذي يمثله اعيان المجتمع المختلف مدعوماً بجهد رسمي منظم عالي المستوى لإشاعة معايير ومفاهيم حقائق الوجود الطبيعي المبني على التعدد والتنوع والاختلاف مستمدين ذلك من اسس الرؤية الاسلامية الانسانية الراضية للتمييز العنصري والاستعلاء القومي بينهم للتوجه نحو انتهاج مبدأ الوحدة مع الاختلاف والتباين في اطار الوحدة الذي يكفل من قبل جميع الاطراف في بناء موقف محدد وواضح وموحد للبحث بصورة جدية عن سبل وآليات لبرمجة الاختلاف نحو التعايش السلمي بدلاً من التنافر والاحترا ب الطائفي.

²⁹ - صالح خليل ابو اصبع، ثقافة التسامح والتعايش مع الاخر: الثقافة بين التنوير والتكفير، بلا دار نشر، بلا تاريخ، ص ص 81-82.



ابحاث المؤتمر العلمي الدولي الخامس المشترك الثالث

"التعايش السلمي بين الأديان عبر التاريخ"

حزيران 2021 ملحق بالعدد السابع والعشرون المجلد الثاني

للأسف الشديد واجهت اغلب النظم السياسية الدكتاتورية ظاهرة التنوع المجتمعي بأدوات وطرق أمنية قاسية جداً تصل في بعض الاحيان الى استئصال المكون المجتمعي، من اجل فرض السيطرة والتسلط، وتناسي أن هذه الادوات والطرق لم تعد تجدي نفعاً في عصر ما بعد الحداثة الذي اصبح عالماً صغيراً في ظل الثورة العلمية في المعرفة وتكنولوجيا المعلومات. ان حل التناقضات المجتمعية والسعي الى حل اشكاليات الاستقرار السياسي والامني في العالم العربي بشكل عام وفي العراق يجب أن يبدأ من خلال مشروع تنموي يهدف الى دخول مجتمع المعرفة وفق ثلاثية الحرية والمعرفة والتنمية.

الخاتمة:

إن المجتمع العراقي أحد المجتمعات المتنوعة تنوعاً متنافراً، ويعد من أكثر المجتمعات حاجة إلى ثقافة سياسية وهوية وطنية تعمل على انسجام مكوناته ولنبد خطاب الكراهية المنتشر بين مكوناته بسبب النصوص والمرجعيات الفكرية التي تقصي الآخر المختلف في جو مشحون بالطائفية، فالعراق بحاجة ملحة لركائز واسس يمكن ان تبنى لإستقرار سياسي ومجتمعي يفضي إلى تنمية حقيقية تنقل المواطن إلى دولة مدنية- دولة المواطنة والحقوق المتساوية، دولة الرفاهية الاجتماعية-، وهذه الركائز الاجتماعية لن توجد من غير إيمان مطلق بقيم ومعتقدات الإحترام المتبادل مع الآخر (الإنسان المواطن)، أي كانت هويته أو انتماءه، من غير تمييز له بسبب الدين أو المذهب، أو القومية، فحضور الإنغلاق، ورفض الآخر وتهميشه، كلها معاول هدم وتفكيك للمجتمع والدولة.

من هنا نجد أن رسم سياسات عامة تؤسس لبناء مجتمعي متماسك ومندمج اجتماعياً يلغي فكر التكفير والتطرف ضد المختلف دينياً، وقومياً، واثنيياً، وثقافياً، ويحترم التنوع المجتمعي، وتوافر هذه الركائز يبدأ أولاً من النخب السياسية، ثم بين مكونات المجتمع ثانياً، للوصول حالة من التعايش السلمي، التي يمكن ان نبني عليها أرضية لبناء سلام ينعم فيه المجتمع العراقي بخيراته. وتوصلنا من خلال البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات هي:



ابحاث المؤتمر العلمي الدولي الخامس المشترك الثالث

”التعايش السلمي بين الاديان عبر التاريخ”

حزيران 2021 ملحق بالعدد السابع والعشرون المجلد الثاني

- 1- ان السلام المستدام لا يمكن ان يبني من غير الاعتراف بحقوق الاخر في المجتمعات المتنوعة.
 - 2- التعايش السلمي بين مكونات المجتمع المختلف دينياً، ومذهبياً، وقومياً، وثقافياً، لا يمكن ان يتحقق من غير تفعيل الثقافة السياسية المدنية.
 - 3- ان التندسنة الاجتماعية هي الركيزة الاساس لأي بناء سياسي-اجتماعي للمحافظة على امن واستقرار المجتمع والدولة.
 - 4- الاقليات الاثنية والدينية لا يمكن لها الاستمرار في الحياة في مجتمع تسود فيه الافكار التكفيرية، والاقصائية، والمنغلقة ثقافياً.
- ومن خلال البحث نوصي بمجموعة من التوصيات:
- 1- نوصي صانع القرار العراقي بالعمل على صنع سياسات عامة تعمل على انسجام المجتمع عبر فعاليات اجتماعية تثقف المجتمع بالتنوع الديني والثاني وتركز على المشتركات وعلى الثقافة الجمعية للمجتمع العراقي، بعيداً عن خطاب الكراهية واقصاء الاخر.
 - 2- نوصي بالاستفادة من تجارب الدول الناجحة في تحويل النزاعات الاثنية والطائفية وعدم الاستقرار السياسي والامني والمجتمعي، الى حالة من الاستقرار والتعايش السلمي وصولاً الى الامن السلام المستدام.
 - 3- على صانعي القرارات السياسية في العراق العمل على التحول من ديمقراطية المحاصصة الطائفية الى ديمقراطية تبنى على وجود كيانات سياسية عابرة للانتماءات الفرعية يمكن لها ان تكون ارضية مناسبة للتحويل الديمقراطي.
 - 4- ان اساس بناء هوية عراقية وطنية جامعة لا يمكن لها ان تنجح في جو طائفي يتعزز على الانتماءات الفرعية للوصول الى المناصب السياسية، فهذا الجو سيكون بيئة طائفية تحتمي خلفها زعامات الهويات الفرعية التي ستقصي الهوية الوطنية ولن نجدها الا في الشعارات والمناسبات الوطنية، من هذا المنطلق لابد من تشريعات تحد من استغلال الهويات الفرعية للأغراض السياسية.



ابحاث المؤتمر العلمي الدولي الخامس المشترك الثالث

”التعايش السلمي بين الاديان عبر التاريخ”

حزيران 2021 ملحق بالعدد السابع والعشرون المجلد الثاني

المصادر:

أولاً: الدساتير:

1- دستور جمهورية العراق الدائم لعام 2005.

ثانياً: الكتب:

- 1- اسراء علاء الدين وحازم صباح احميد، دور المصالحة الوطنية في تعزيز التعايش السلمي في العراق بعد 2003، من كتاب: التعايش السلمي في العراق الواقع والمستقبل، اعمال المؤتمر العلمي السنوي الثاني، كلية العلوم السياسية، جامعة السليمانية، 4-5 نيسان، 2011.
- 2- بدر الحسين، التعايش من اجل السلام، مركز الملك عبدالعزيز، للحوار الوطني، الرياض، 1439هـ.
- 3- صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي: اسسه وابعاده، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مطابع جامعة الموصل، 1986.
- 4- صالح خليل ابو اصبع، ثقافة التسامح والتعايش مع الاخر: الثقافة بين التنوير والتكفير، بلا دار نشر، بلا تاريخ.
- 5- عبد العظيم جبر حافظ، التحول الديمقراطي في العراقي (الواقع.. والمستقبل)، تقديم فالح عبد الجبار، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بيروت، 2011.
- 6- علي طاهر الحمود، مقاربات نظرية في سوسيولوجيا الهوية: انبعاث الهويات الفرعية والبحث عن الامة العراقية في عراق ما بعد 2003، في واقع مشكلات الاثنيات والاقليات في العراق، بيت الحكمة، بغداد، 2012.
- 7- غسان منير حمزة سنو وعلي احمد الطراح، الهويات الوطنية والمجتمع العالمي والاعلام، دار النهضة العربية، بيروت، 2002.



ابحاث المؤتمر العلمي الدولي الخامس المشترك الثالث

"التعايش السلمي بين الاديان عبر التاريخ"

حزيران 2021 ملحق بالعدد السابع والعشرون المجلد الثاني

- 8- فهيل جبار جلي، المصالحة الوطنية في العراق: دراسة سياسية حول الوضع العراقي بعد 2003، مركز دراسات السلام وحل النزاعات بالتعاون مع جامعة دهوك، دهوك، 2014.
- 9- مازن مرسل محمد، سييسولوجيا الازمة: المجتمع العراقي نموذجاً...دراسة نظرية، مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت، بلا تاريخ.
- 10- مجموعة من المؤلفين، المواطنة والهوية العراقية: عصف احتلال ومسارات تحكم، المؤتمر الثالث لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2011.
- 11- محمد عابد الجابري، العرب والعولمة، العولمة والهوية الثقافية: تقييم نقدي لممارسات العولمة الثقافية، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نيسان 2003.
- 12- نادية فاضل عباس، المواطنة والهوية المشتركة دورها في بناء الدولة العراقية، في استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الامريكي، المؤتمر السنوي لقسم الدراسات السياسية، بيت الحكمة، بغداد، 2011.

ثالثاً: المجالات:

- 1- ابتسام محمد عبد، دور الثقافة السياسية في تشكيل الهوية الوطنية في عراق ما قبل وما بعد الاحتلال، مجلة دراسات دولية، العدد الخامس والثلاثون، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، كانون الثاني 2008.
- 2- مهند علي الحسيني، سياسات بناء الوعي الوطني والتجربة الديمقراطية في العراق، المجلة السياسية والدولية، العدد التاسع، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2008.

رابعاً: الاطاريح:

- 1- معتز اسماعيل الصبيحي، سياسات بناء الدولة المدنية في العراق بعد عام 2003، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2017.